الأمم المتحدة

S/2001/908

مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان المرفق الذي أدلت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ باسم الدول الثلاث المراقبة لتنفيذ بروتوكول لوساكا.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون د. نغروبونتي

260901 260901 01-55218 (A)
0155218

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به السفير كاميرون هيوم في مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، باسم الدول الثلاث المراقبة لتنفيذ اتفاق لوساكا

السيد الرئيس، يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الدول الثلاث المراقبة لتنفيذ بروتوكول لوساكا وهي: الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

ونشعر بالامتنان لرئاسة فرنسا لمجلس الأمن التي أتاحت عقد هذه الجلسة الهامة ويسرنا أن نرحب بوزير الداخلية ناندو في مجلس الأمن. ونعتقد أن البيان الرئاسي الذي سيعتمد عقب هذه الجلسة يشكل تعبيرا عن التضامن الدولي مع أنغولا حكومة وشعبا.

وإننا نعرب، مثلما أعربنا عقب الهجوم الذي وقع على كاهيتو في ٦ أيار/مايو ومهاجمة قطار مسافرين في كوانزا نورتي في ١٠ آب/أغسطس، عن تعازينا لحكومة وشعب أنغولا إثر هذين الهجومين وغيرهما من الهجمات التي شنها الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مؤخرا على المدنيين. وهناك عدة سمات مشتركة تجمع بين هذه الفظائع:

- فكلها ارتكبت ضد أهداف مدنية، ويبدو أن كلا منها قد اختير عن عمد بقصد المزيد من ترويع شعب أنغولا؛
- وقامت قوات يونيتا بإطلاق النار بشكل عشوائي على جموع المدنيين الذين حاولوا الفرار؛
- ويبدو أنه تم التخطيط لها كلها لإظهار قدرة يونيتا المستمرة على تعطيل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ذلك البلد.

السيد الرئيس، إن التحدي الذي يواجهنا بوصفنا مجلس الأمن لا يختلف عن التحدي الذي تواجهه حكومة أنغولا المنتخبة ويواجهه جميع الأنغوليين ذوي النوايا الحسنة: وهو كيف نضع حدا لمعاناة شعب أنغولا.

إن سياسة مجموعة الدول الثلاث ما زالت تتمثل في الدعم القوي لبروتوكول لوساكا باعتباره أساس السلام في أنغولا. ويوفر بروتوكول لوساكا ركيزة بسيطة: وهي أن أنغولا لا بد أن تبقى دولة واحدة حرة ومستقلة، على رأسها حكومة واحدة مؤسسة ديمقراطيا، ولها جيش واحد في أرضها.

وحسب ما نص عليه البروتوكول، يجب على اتحاد يونيتا أن يستبدل تكتيكه الحالي للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح، بالسير على طريق الديمقراطية. ولا بد ليونيتا من دخول الحياة السياسية في أنغولا كحزب سياسي غير مسلح، يعبر بحرية عن تطلعات مؤيديه الكثيرين. ولكي يفعل ذلك يجب أن يضع أسلحته جانبا، ويجرد جناحه المسلح من السلاح، ويسمح لحكومة أنغولا المنتخبة ببسط إدارة الدولة على جميع أنحاء البلد.

ويتعين على حكومة أنغولا أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة أن تظل إعادة الإدماج التام ليونيتا في المجتمع الأنغولي إمكانية متاحة. وقد يغتنم اتحاد يونيتا الفرص المتاحة له أو لا يغتنمها، ولكن يجب أن تظل تلك الفرص متاحة إذا ما أريد للسلام أن يستتب في أنغولا.

السيد الرئيس، إننا جميعا نشعر بالإحباط لأن السلام لم يتحقق بعد في أنغولا. وقد أذن مجلس الأمن بأربع عمليات رئيسية لحفظ السلام في أنغولا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٩. وبالإضافة إلى التكلفة المالية الهائلة التي تكبدتها هذه المنظمة، فقدت واحدا من أعظم دبلوماسيها، وهو الأستاذ أليون بلوندين بيي، وعددا من رفاقه في السعي إلى السلام.

ولقد كان موقف مجموعة الثلاث دائما مؤيدا للحوار. وحتى اليوم، وحتى بعد أن قتل عدد لا يحصى من المدنيين وبعد سجل طويل من عدم الوفاء بالوعود من جانب اتحاد يونيتا، ما زال يمكنه العودة إلى الاشتراك في عملية السلام بقبول الالتزامات التي أخذها على عاتقه طواعية من خلال بروتوكول لوساكا.

وقد أصدرت حكومة أنغولا نداء ناشدت فيه يونيتا الدخول من جديد في حوار حول كيفية تحقيق التوازن الذي توخاه بروتوكول لوساكا. ونحن نهيب بيونيتا الاستجابة لهذه المبادرة الهامة.

السيد الرئيس، لقد اعتمد مجلس الأمن ثلاث مجموعات من التدابير التي تستهدف تعزيز امتثال يونيتا لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، وساند تلك الجزاءات بإجماع وتصميم غير مسبوقين. وبفضل جهد السفراء فاولر وهاينبيكر ورايان، أخذت هذه الجزاءات تسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام في أنغولا.

وستظل هذه الجزاءات عملية مستمرة، ونتعهد للوزير ناندو بدعم مهمة التنفيذ التي يواصل المجتمع الدولي القيام بها. وقد فرضت الجزاءات نظرا لعدم امتثال يونيتا للالتزامات التي أخذها على عاتقه بموجب البروتوكول، وسترفع الجزاءات بمجرد اتخاذه التدابير التصحيحيه اللازمة.

السيد الرئيس، ثمة اعتقاد قوي آخر لدى المجلس هو أن الصراع في أنغولا لن يحل بالوسائل العسكرية. ولقد أيدت مجموعة الثلاث دوما هذا الموقف، وأشارت باستمرار على السلطات الأنغولية بأن الحكم السليم، ومراعاة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وتعزيز مؤسسات الديمقراطية الدستورية، والإصلاحات الاقتصادية عناصر حيوية لتحقيق السلام والازدهار.

وقد أعربت حكومة أنغولا عن عزمها على تنظيم انتخابات جديدة في البلد. واعتقادنا المشترك هو أنه لا بد من تجريد جميع ولايات الحكم بصفة دورية عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإن كان ليس بإمكاننا التنبؤ بموعد هذه الانتخابات الجديدة.

وفي هذا الصدد، لا تختلف أنغولا عن بلداننا الثلاثة.

وهناك الكثير جدا مما يتعين عمله قبل الانتخابات المقبلة في أنغولا. إذ يتعين وضع الإطار القضائي للعملية، بما في ذلك وضع دستور جديد. ويجب تسجيل الناخبين وإصدار مستندات إثبات الهوية لهم، ولا بد من توفر مناخ من التعبير السياسي الحر والدينامي في جميع أرجاء البلد الذي سيجرى فيه الانتخابات.

السيد الرئيس، إن واقع الحال هو أن كثيرا من المسائل في أنغولا تندرج تحت سؤال بسيط هو ''ماذا عن الزمرة العسكرية التابعة ليونيتا؟''.

وموقفنا هو أنه لئن كان في صفوف يونيتا من بيدهم قوات عسكرية وينبغي أن يكون لهم دور في الحياة السياسية في أنغولا، لا يمكن إعطاؤهم حق النقض بشأن مستقبل الديمقراطية في أنغولا.

ونحن نرفض الرأي القائل أن استعداد يونيتا لإلحاق البؤس بشعب أنغولا يمنحه مركزا ممتازا في النظام السياسي. ولو فعلنا ذلك لكان بمثابة تبرئة لسياسته التي تستهدف المدنيين.

ومن شأن ذلك أن يقلل من جهد الأحزاب السياسية الأخرى التي تعزز برامجها من خلال العملية الدستورية. كما يقلل أيضا من شأن صوت حركة المجتمع المدني المتنامي في أنغولا، وهي حركة تتبنى التغيير الخالي من العنف كأحد دعاماتها.

وأخيرا، فهو يقلل من إسهام أعضاء يونيتا في الحكومة والجمعية الوطنية الذين يعتزون بالمُثل التي يقوم عليها حزبهم ولكنهم يرفضون الطريق الذي تسلكه الزعامة الحالية.

السيد الرئيس، لقد حدث تطور هام آخر في أنغولا لم نكن لنتناوله عادة في هذا المحفل. فرغم أن دستور أنغولا لا يضع حدا لعدد فترات الرئاسة التي يمكن أن يتولاها رئيس

الجمهورية، أعلن الرئيس دوس سانتوس مؤخرا أنه لن يسعى إلى إعادة انتخابه. وبينما نعتبر ذلك مسألة داخلية في نطاق دولة ذات سيادة وحزب سياسي واحد، نود مع ذلك التعقيب، على ما أعلنه، نظرا للحالة غير العادية في أنغولا.

لقد جاء ما أعلنه الرئيس سانتوس كتذكرة بليغة للأوساط السياسية في أنغولا بأن القدرة على الاستمرار من خلال القيادة السلمية وانتقال العملية الديمقراطية من جيل إلى جيل هي إحدى الخصائص الأساسية للديمقراطيات في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس، إننا وإن كنا قد أثرنا عددا من المسائل المعقدة، لا يجب أن تغيب عن أذهاننا أبدا أن دعوتنا إلى اتخاذ إجراء تقوم على حقيقة بسيطة وإن كانت راسخة، وهي أن شعب أنغولا هو الذي يعاني. ولئن كنا ندعو إلى تقديم المساعدة الغوثية إلى من يحتاجونها، فلا يمكننا أن نفصل ذلك عن الإهابة بيونيتا أن يوقف الحرب التي يشنها على شعب أنغولا.

إن تقديم المساعدة إلى الشعب الذي يعاني في مناطق الصراع له أهمية قصوى ولا بد أن يستمر دون إعاقة. غير أن الحتمية السياسية تظل إقناع اتحاد يونيتا بالتخلي عن التكتيكات التي أدت إلى ذلك البؤس واتباع استراتيجية تتيح لأنغولا تحقيق كامل إمكاناتها.

ولا يزال تحقيق السلام في أنغولا مهمة عاجلة لهذا المجلس. والوسائل التي لدينا هي بروتوكول لوساكا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومجموعات تدابير الجزاءات الثلاث ضد يونيتا. ويمكن العمل على أن تحدث هذه الوسائل أثرها من أجل قضية السلام، ولكن ذلك سيقتضي تضافر جهود جميع الدول الأعضاء.

إننا لم نصل بعد إلى مرحلة تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنفس خطة السلام ولكننا نقترب منها يوما بعد يوم.